المقارنة بين المشكل والمتشابه
في القرآن الكريم

د. محمد أحمد عيد الكردي
أستاذ مشارك، بشبكة جامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا
عجمان، الإمارات العربية المتحدة

الخلاصة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الأمين، أما بعد:

فإن البحث في علومٍ القرآن من أشرف العلوم وأنبلها ومنه: علم المشكل والمتشابه، وهو علم أشكل معرفته على العلماء فضلاً على من هم دونهم؛ لذا قسمت هذا البحث إلى تمهيد ومبحثين؛ ففي التمهيد تحدثت عن أهمية معرفة المشكل والمتشابه. والحكمة من وجوده في القرآن، ثم المبحث الأول بعنوان: تعريف المشكل والمتشابه عند العلماء:

بينت فيه رأي علماء القرآن والحديث وأصول الفقه في المعنى اللغوي والاصطلاحي لهما مع بيان الراجح من تلك الأقوال، ووضحت الحكمة من وجودهما في القرآن.

وأما المبحث الثاني فأفردته لبيان أسباب وجود المشكل والمتشابه في القرآن وطرق إزالة التعارض الناشئ عنهما. وختمت البحث بمجموعة من النتائج المهمة وبعض التوصيات، ووضعت الهوامش، والمراجع في آخر البحث.

ABSTRACT

The science of the Qur'an is one of the most noble types of research، within which is included the examination of the 'equivocal' and 'ambiguous'. This topic has perplexed many، even the 'ulama’ (Islamic religious scholars). This research includes an introduction and two essays. The introduction deals with the importance of this topic، while the first essay، entitled، Identifying the Equivocal and Ambiguous، discusses the opinions of the 'ulama’ and fuqaha’ (Islamic legal scholars) with regard to the terminology and linguistic aspects behind these concepts، making evident their existence in the Qur'an. The second essay specifies reasons why the 'equivocal' and 'ambiguous' are used in the Qur'an and a method for eliminating the controversy surrounding them. The paper concludes with a presentation of important findings related to this topic and recommendations for further research.

التمهيد:

أهمية معرفة المشكل والمتشابه:

إن معرفة المشكل من آيات القرآن الكريم، وأوجه دفع إشكاله، ذات أهمية بالغة لأن خطاب القرآن الكريم للمسلمين تكليف لهم، فيتوجب عليهم إدراك المراد منها، حتى يتسنى لهم القيام بواجب التكليف، ولا غنى لأي مفسر لكتاب الله، أو مستنبط لأحكامه، من هذا العلم؛ لأنه يشكل دعامة أساسية في علم التفسير، ويكشف عن بعض وجوه الإعجاز في القرآن الكريم، بما يكشف عنه من أسرار بلاغة القرآن وفصاحته، وما يفصح عنه من دقائق معانيه وتشريعاته، وما يبرزه من حقائقه العلمية المذهلة، ودلائله الكونية الباهرة، إلى جانب أن هذا العلم هو أسلوب للرد على الطاعنين في كتاب الله، ويضاف إلى هذا ما في معرفة المشكل من التثبيت على الاستقامة، ومقاومة وسائل الوساوس التي قد يقذفها الشيطان في قلب قارئ القرآن إذا ما أشكل عليه فهم بعض الآيات. ذلك أن القرآن الكريم، وإن نزل بلغة العرب، وموافقاً لأساليبهم في الخطاب، ومنهاجهم في التعبير عن المراد – إلا أنه عندما نزل على الصحابة رضوان الله عليهم – وهم أفصح العرب – كانوا يعلمون ظواهره، وأحكامه، أما دقائقه فما كانت تتجلى لهم، وتظهر، إلا بعد البحث والنظر، مع سؤالهم النبي صلى الله عليه وسلم في الغالب. كسؤالهم لما نزل قوله تعالى: [الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم] الأنعام: ٨٢، فقالوا: وأينا لم يظلم نفسه ؟. ففسره النبي صلى الله عليه وسلم بالشرك، واستدل عليه بقوله تعالى: [إن الشرك لظلم عظيم] لقمان: ١٣. وكسؤال عائشة رضي الله عنها عن الحساب اليسير في قوله تعالى: [فسوف يحاسب حساباً يسيراً] الانشقاق: ٨، ففسره النبي صلى الله عليه وسلم " بالعرض[1)1(]. فلما تباعد الزمن عن عهد نزول القرآن، وبعد الناس عن العربية الفصيحة بسبب ما تشابه من الألفاظ الدخيلة، وقصرت المدارك عن معرفة أسرار اللغة وأحكامها، اتسع نطاق ما استغلق فهمه، حيث إن الله جلت قدرته، لم يشأ أن يجعل كتابه على درجة واحدة في البيان والظهور، بل اقتضت حكمته أن يجعل في كتابه ما تتفاوت فيه الأفهام، كما بين ذلك ابن عباس – رضي الله عنهما – بقوله: " التفسير على أربعة أوجه: وجه تعرفه العرب من كلامها، وتفسير لا يعذر أحد بجهالته، وتفسير يعلمه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلا الله تعالى ذكره "[٢]

حكمة وجود المشكل والمتشابه:

ذكر العلماء بعض الحكم لوجود المشكل والمتشابه في القرآن وأجملها في ما يأتي:

١. الحث على إمعان النظر والتأمل في دقائق العلم، وفيه فوائد:

أ - يحقق الطاعة لله تعالى " فإن استدعاء ذلك من أعظم القرب والطاعات " [٣] قال تعالى: [كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدبروا آياته وليتذكر أولوا الألباب] ص: ٢٩، و فيه تنشيط للعقل وتخليص له من التقليد.

ب - يظهر تفاوت الدرجات، إذ لو كان القرآن كله محكماً ظاهر المعنى لا يحتاج إلى تأويل ونظر لاستوت منازل الخلق ولم يظهر فضل العالم على غيره [٤]. ولم يتميز الخاص من العام ولذهب التفاوت بين الناس. [٥]

٢. تحقيق معنى الابتلاء من حيث:

أ - ابتلاء العباد بالوقوف عند ما استأثر الله بعلمه، والتوقف فيه والتسليم لله، والتعبد بالاشتغال به من جهة التلاوة – كالمنسوخ – وإن لم يجز العمل بما فيه [٦]. و في إخفاء بعض الأمور – كوقت الساعة ونحوها – رحمة من الله بهم كيلا يتكاسلوا ويقعدوا عن الاستعداد لها، وكيلا يفتك بهم الخوف والهلع لو أدركوا بالتحديد شدة قربها منهم. [٧]

ب - من حيث الامتحان ونيل الثواب بالجهد في الطلب، فيتبين المجد من المقصر، ويكون ثوابهم بقدر اجتهادهم. [٨]

٣. تحقيق إعجاز القرآن، لأن كل استشكال يرد على كتاب الله ويرد عليه ويفند، يسفر عن روعة بلاغة القرآن، واتساق نظمه، وإحكام ترابطه، ودقة معانيه، وبلوغ شأوه قمة البيان والإبداع.[٩]

٤. تيسير حفظ القرآن؛ لأن القرآن مع وجازته احتوى على معان كثيرة زائدة على ما يتبادر ويستفاد من أصل الكلام، ولو عبر عن هذه المعاني الكثيرة بألفاظ كثيرة، لخرج القرآن في مجلدات واسعة ضخمة يتعذر معها حفظه والمحافظة عليه.[١٠]

المبحث الأول: تعريف المشكل والمتشابه عند العلماء:

أ- تعريف المشكل لغة:

اسم فاعل من أشكل عليه الأمر: إذا خفي ودخل في أشكاله وأمثاله.

وأصل مادة الكلمة من المماثلة، قال ابن فارس: " الشين والكاف واللام معظم بابه المماثلة، تقول: هذا شكل هذا، وهذا دخل في شكل هذا... قال ابن دريد[11]: " ويسمى الدم أشكل، للحمرة والبياض المختلطين منه، وهذا صحيح، وهو من الباب الذي ذكرناه في إشكال هذا الأمر، وهو التباسه؛ لأنها حمرة لابسها بياض. "[12]. وفي اللسان: " أشكل علي الأمر: التبس، وأمور أشكال: ملتبسة، وبينهم أشكلة: أي لبس... وأشكل علي الأمر إذا اختلط، وأشكلت علي الأخبار وأحلكت بمعنى واحد، والأشكل عند العرب: اللونان المختلطان، ..

ب - **تعريف المتشابه لغة:**

لفظة التشابه تدل على المشاركة في المماثلة، والمشاكلة المؤدية إلى الالتباس غالباً[13]. قال ابن فارس: " الشين والباء والهاء أصل واحد يدل على تشابه الشيء وتشاكله لوناً ووصفاً. يقال: شِبه وشَبَه وشبيه، والشّبه من الجواهر: الذي يشبه الذهب، والمشتبهات من الأمور: المشكلات، واشتبه الأمران إذا أشكلا ". [14] وجاء في القاموس: " تشابها واشتبها: أشبه كل منهما الآخر حتى التبسا، وأمور مشتبهة ومشبهة – كمعظمة – مشكلة، والشبهة – بالضم – الالتباس والمثل، وشبه عليه الأمر: لبس عليه ". [15]

٢- تعريف المشكل والمتشابه اصطلاحاً:

اختلف تعريف المشكل والمتشابه اصطلاحاً تبعاً لاختلاف الباحثين فيه من مفسرين ومحدثين وأصوليين على النحو الآتي:

أولاً: تعريف المشكل والمتشابه عند علماء علوم القرآن:

١-: المشكل عند علماء علوم القرآن:

" هو ما أوهم التعارض بين الآيات، وكلام الله سبحانه منزه عن الاختلاف "[16].

ويظهر من خلال التعريف أن علماء علوم القرآن قصروا المشكل على ما أوهم تعارضاً حتى إنهم وضعوه تحت عنوان: " مشكل القرآن وموهم الاختلاف والتناقض".

٢: تعريف المتشابه عند علماء علوم القرآن:

قال الزركشي: " أما المتشابه فأصله أن يشتبه اللفظ في الظاهر مع اختلاف المعاني، كما قال تعالى – في وصف ثمر الجنة -: " وأتوا به متشابهاً " [البقرة: ٢٥]

أي: متفق المناظر مختلف الطعوم. ويقال للغامض: متشابه؛ لأن جهة الشبه فيه، كما تقول لحروف التهجي، " والمتشابه " مثل " المشكل "؛ لأنه أشكل، أي دخل في شكل غيره وشاكله.. ". [١٧]

وقال السيوطي: ". واختلف الناس في تفسير المتشابه بحسب اختلافهم في أهل العلم: هل يعلمون أم لا ؟ فعلى الأول هو: ما لم يتضح معناه، وعلى الثاني: ما استأثر الله بعلمه والذي عليه الجمهور أن المتشابه لا يعلمه إلا الله ". [١٨]

وفصل الراغب، فقال: " والمتشابه من القرآن: ما أشكل تفسيره لمشابهته بغيره، إما من حيث اللفظ، أو من حيث المعنى، فقال الفقهاء: المتشابه: ما لا ينبيء ظاهره عن مراده.

وحقيقة ذلك أن الآيات عند اعتبار بعضها ببعض ثلاثة أضرب: محكم على الإطلاق. متشابه على الإطلاق. محكم من وجه ومتشابه من وجه؛ فالمتشابه في الجملة ثلاثة أضرب: متشابه من جهة اللفظ فقط. ومتشابه من جهة المعنى فقط ومتشابه من جهتهما. " [١٩]

حكمه عندهم: منه ما لا سبيل للوقوف عليه، كوقت الساعة، وخروج دابة الأرض، وكيفية الدابة ونحو ذلك ومنه ما يمكن معرفته فجوز أن يختص بمعرفة حقيقته بعض الراسخين في العلم ويخفى على من دونهم. [٢٠] وقالوا: ويجب رد المتشابهات إلى المحكمات. [٢١]

ثانياً: تعريف المشكل والمتشابه عند علماء الحديث:

١ - تعريف المشكل عند علماء الحديث:

المشكل عندهم: " أحاديث مروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأسانيد مقبولة، يوهم ظاهرها معاني مستحيلة، أو معارضة لقواعد شرعية ثابتة " [٢٢].

٢ – تعريف المتشابه عند علماء الحديث:

عرفه الخطابي بقوله: " فأما المتشابه فقد اختلفت الأقاويل فيه، وجماعها: ما اشتبه منها، فلم يتلق معناه من لفظه، ولم يدرك حكمه من تلاوته ". قال: وذلك على نوعين:

- منه ما إذا رد إلى المحكم واعتبر به عقل مراده وعلم معناه.

- ومنه ما لا سبيل إلى معرفة كنهه، والوقوف على حقيقته ولا يعلمه إلا الله عز وجل. [٢٣] مثل: الإيمان بالقدر والمشيئة، وعلم الصفات ونحوها من الأمور التي لم يطلع على سرها ولم يكشف لنا عن مغيبها. [٢٤]

حكمه عندهم: أما القسم الأول فحكمه أن يرد إلى المحكم. وأما الثاني فقالوا: علينا التسليم به والإيمان، لأن الخوض فيه عدوان والتعرض له فتنة. [٢٥]

ثالثاً: تعريف المشكل والمتشابه عند الأصوليين:

١ - **تعريف المشكل عند الأصوليين:**

هو اللفظ الذي خفي المراد منه، فلا يمكن أن يدرك إلا بالبحث فيما يكشفه من القرائن والأدلة. وهو مصطلح انفرد به الحنفية من الأصوليين، حيث قسموا النص الشرعي باعتبار وضوح دلالته على معانيها، وخفائها، إلى نوعين:

الأول: نص واضح الدلالة على ما أراده الشارع منه.

الثاني: نص غير واضح الدلالة على ما أراده الشارع منه. والمشكل نوع من أنواع النص غير واضح الدلالة على مراد الشارع منه.

٢ - تعريف المتشابه عند الأصوليين:

أ – المتشابه عند الحنفية:

عرفوه بقولهم: " إنه ما صار المراد منه مشتبهاً على وجه لا طريق لدركه حتى سقط طلبه ووجب اعتقاد الحقية فيه. [٢٦] أو بأنه: " اللفظ الذي خفي المراد منه. فلا تدل صيغته على المراد منه، ولا سبيل إلى إدراكه، إذ لا توجد قرينة تزيل هذا الخفاء، فاستأثر الشارع بعلمه ".[٢٧]

ب – المتشابه عند الشافعية:

عرف بقولهم: " إنه ما تعارض فيه الاحتمال، إما بجهة التساوي كالألفاظ المجملة – كالقرء، واللمس، والذي بيده عقدة النكاح – أو لا على جهة التساوي كالأسماء المجازية، وما ظاهره موهم للتشبيه، وهو مفتقر إلى تأويل – كصفات الله عز وجل - [٢٨]. ونحوه من الكنايات والاستعارات المؤولة بتأويلات مناسبة لأفهام العرب، وإنما سمي متشابهاً لاشتباه معناه على السامع " [٢٩].

ج – المتشابه عند الحنابلة:

عرفه الحنابلة بأنه: ما احتاج إلى بيان؛ لاشتراك، أو إجمال، أو ظهور تشبيه.[٣٠] وقالوا: هو ما لم يخلص عن الإشكال، ولا عري معناه عن الاشتباه.[٣١]

حكمه عندهم: قالوا: لا يجوز تفسيره برأي أو اجتهاد بلا أصل، وفي جوازه بمقتضى اللغة روايتان.[٣٢]، قال ابن تيمية: " وفي كلام أحمد – ومن قبله – على التشابه ببيان معناه، أو إزالة التعارض والاختلاف عنه، ما يدل على أن التأويل الذي اختص الله به، غير بيان المعنى الذي أفهمه خلقه، فما كان مشتبهاً لتنافي الخطابين أو الدليلين في الظاهر، فلا بد من التوفيق بينهما، كما فعل أحمد وغيره. وما كان مشتبهاً لعدم الدلالة على التعيين، فقد نعلم التعيين أيضاً؛ لأنه مراد بالخطاب، وما أريد بالخطاب يجوز فهمه، وما كان مشتبهاً لعدم الدلالة على القدر المميز كما في صفات الله تعالى، فهنا دال القدر المميز ما دل عليه الخطاب، وهو تأويل الخطاب؛ لأن تأويل الخطاب لا يجب أن يكون مدلولاً عليه به، ولا مفهوماً منه، إذ هو الحقيقة الخارجة، ومتى دل عليها ببعض أحوالها، لا يجب أن يكون قد بين جميع أحوالها، فذاك هو التأويل الذي لا يعلمه إلا الله، ومنه أيضاً مواقيت الوعيد، فإن الخطاب لم يبينها، ولا يفهم منه، وهو التأويل الذي انفرد الله بعلمه ".[٣٣]

التعليق على التعريفات السابقة:

من خلال استعراض التعريف اللغوي لكل من المشكل والمتشابه يتبين أنه لا فرق بينهما في اللغة؛ فكلاهما بمعنى الملتبس، والمختلط، والمشتبه الذي لا يتبين إلا بتأمل ونظر كما ذكره العلماء وتم بيانه في هذا البحث، ولكن الاختلاف ظهر من خلال معرفة معنيهما الاصطلاحيين وأسباب نشوءهما عند العلماء؛ فالشافعية والحنابلة لم يفرقوا بين المشكل والمتشابه فهم – وإن لم نجد في كلامهم استخداماً لمصطلح المشكل – إلا أنهم تناولوه ضمن حديثهم عن المتشابه، فالمتأمل في الأمثلة التي ذكروها للمتشابه يجد أنها تنطبق على ما عده الحنفية مشكلاً كالكنايات والاستعارات والألفاظ المشتركة، وعلى ما قصر عليه علماء علوم القرآن المشكل مما أوهم التعارض والتناقض، إلى جانب تناولها لما عدوه متشابهاً كآيات الصفات ونحوها. ومن أجل هذا جمع الإمام الرازي بينهما بقوله: " اللفظ الذي جعل موضوعاً لمعنى، إما أن يكون محتملاً لغير ذلك المعنى، وإما أن لا يكون، فالثاني: النص، وأما الأول: فلا يخلو إما أن يكون احتماله لأحدهما راجحاً على الآخر، وإما أن يكون احتمالهما

على السواء، فالأول يسمى ذلك اللفظ بالنسبة إلى الراجح ظاهراً، وبالنسبة إلى المرجوح مؤولاً. وعلى الثاني: يكون اللفظ بالنسبة لهما معاً مشتركاً، وبالنسبة إلى كل واحد منهما على التعيين مجملاً [٣٤]. فقد خرج من التقسيم أن اللفظ إما أن يكون نصاً، أو ظاهراً، أو مؤولاً، أو مشتركاً، أو مجملاً. أما النص والظاهر فيشتركان في حصول الترجيح، إلا أن النص راجح مانع من الغير، والظاهر راجح غير مانع من الغير، فهذا القدر المشترك هو المسمى بالمحكم. وأما المجمل والمؤول فهما مشتركان في أن دلالة اللفظ غير راجحة، وإن كان في المجمل غير مرجوح، وفي المؤول مرجوح لا بحسب الدليل المنفرد، فهذا القدر المشترك هو المسمى بالمتشابه.

والمشكل أن يكون اللفظ بأصل وضعه راجحاً في أحد المعنيين، ومرجوحاً في الآخر، ثم كان الراجح باطلاً، والمرجوح حقاً ". ثم قال: " فاللفظ إذا كان محتملاً لمعنيين، وكان بالنسبة إلى أحدهما راجحاً، وبالنسبة إلى الآخر مرجوحاً، فإن حملناه على الراجح، ولم نحمله على المرجوح فهذا هو المحكم، وأما إن حملناه على المرجوح ولم نحمله على الراجح، فهذا هو المتشابه ". [٣٥]؛ فعلى هذا يكون المتشابه عند الرازي عاماً يشمل المجمل والمؤول والمشكل. والمشكل نوع من أنواعه، وإلى هذا الرأي ذهب الزرقاني في مناهل العرفان [٣٦]. وحكى اختيار كثير من المحققين له.

ترجيح التعريف الأوسع والأكثر شمولاً:

أ – المشكل:

بعد دراسة تعريف المشكل والمتشابه عند العلماء وأسباب نشوءهما تبين أن كلاً من تعريف علماء علوم القرآن والأصوليين للمشكل تعريف قاصر، فعلماء القرآن قصروه على التعارض، وعلماء أصول الفقه على الخفاء الناتج عن الصيغة نفسها، بينما توسع علماء الحديث في التعريف؛ فشمل كلا الأمرين ما نتج عن الخفاء والغموض سواء أكان للصيغة نفسها أم بعارض من خارج الصيغة

ب – المتشابه:

من خلال استعراض الأقوال السابقة في تعريف المتشابه يظهر لنا أن أضيق تلك التعريفات هو تعريف الأصوليين من الحنفية، وعلماء الحديث حيث قصروه على ما لا سبيل إلى إدراكه لاستئثار الله بعلمه. بينما نجد الشافعية والحنابلة قد وسعوا نطاقه ليشمل كل ما اشتبه معناه على السامع واحتاج إلى بيان، فدخل فيه المجمل والمشترك وما ظاهره

التشبيه وما أوهم التعارض، والمجاز و الاستعارة وغيرها، ذلك أن المتشابه عندهم يمكن الوقوف عليه وإدراكه من قبل الراسخين في العلم فوافقوا علماء القرآن، مع أنهم اتفقوا على وجود المتشابه في القرآن الكريم، إلا أنهم اختلفوا في تعريفه نظراً لاختلافهم في: هل الراسخون في العلم يعلمون المتشابه أو لا ؟ وهذا مبني على اختلافهم في موضع الوقف على قوله تعالى: " وما يعلم تأويله إلا الله " في قوله تعالى: " هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا وما يذكّر إلا أولوا الألباب " [آل عمران: ٧] .

فذهب فريق من العلماء إلى وجوب الوقف على قوله تعالى: " إلا الله "، وعلى هذا فليس للراسخين في العلم من المتشابه إلا التسليم على اعتقاد حقيقة المراد عند الله تعالى، وهم الأصوليون من الحنفية. وذهب فريق آخر إلى أن الوقف على قوله تعالى: " والراسخون في العلم "، وعلى هذا فإن الراسخين في العلم – عندهم – يمكنهم الوقوف على المراد من المتشابه. ومنهم الأصوليون من الشافعية والحنابلة، وفريق ثالث ذهب إلى جواز الوقوف على كل منهما، وأن المتشابه منه ما لا يعلمه إلا الله – وهذا يتفق مع الوقف على لفظ الجلالة " الله " – ومنه ما يعلمه الراسخون في العلم – وهذا يتفق مع الوقف على: والراسخون في العلم " -، وهم علماء علوم القرآن.

المبحث الثاني: أسباب وقوع الإشكال والاشتباه عند العلماء:

القسم الأول: أسباب وقوع الإشكال والاشتباه على وجه الخصوص:

أولاً: أسباب الإشكال عند علماء القرآن هي الآتي:

السبب الأول: وقوع المخبر به على أحوال مختلفة ومنه:

١- قوله تعالى في خلق آدم عليه السلام إنه: " من تراب " [آل عمران: ٥٩] ومرة: " من حمإ مسنون " [الحجر: ٢٦، ٢٨، ٣٣] ، ومرة " من طين لازب " [الصافات: ١١] ومرة " من صلصال كالفخار " [الرحمن: ١٤] . فهذه الألفاظ مختلفة ومعانيها في أحوال مختلفة: لأن الصلصال غير الحمأ، والحمأ غير التراب، إلا أن مرجعها كلها إلى جوهر واحد وهو التراب، ومن التراب تدرجت هذه الأحوال وكل آية من هذه الآيات ذكرت طوراً من أطوار خلقه فإذا اجتمعت بعضها إلى بعض أعطتنا صورة متكاملة عن مراحل وأطوار خلقه عليه الصلاة والسلام.

٢- وصف عصا موسى بقوله تعالى: " فإذا هي ثعبان مبين " [الشعراء: ٣٢] ، وقوله تعالى " فإذا هي حية تسعى " [طه ك ٢٠] ، وفي موضع: " تهتز كأنها جان " [القصص: ٣١] والجان الصغير من الحيات، والثعبان: الكبير منها، وذلك لأن خلقها خلق الثعبان العظيم واهتزازها وحركاتها وخفتها كاهتزاز الجان وخفته [٣٧].

السبب الثاني: اختلاف الموضوع ومنه:

١- قوله تعالى: " وقفوهم إنهم مسئولون " [الصافات: ٢٤] ، وقوله تعالى: " فلنسألن الذين أرسل إليهم ولنسألن المرسلين " [الأعراف: ٦] ، وقوله تعالى: " فوربك لنسألنهم أجمعين عما كانوا يعملون " [الحجر: ٩٢ – ٩٣] مع قوله تعالى: " فيومئذ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جان " [الرحمن: ٣٩] . وقوله تعالى: " ولا يكلمهم الله يوم القيامة " [البقرة: ١٧٤] ؛ فتحمل الآيات الأولى على السؤال عن التوحيد وتصديق الرسل، والثانية: على ما يستلزم الإقرار بالنبوات من شرائع الدين وفروعه وقيل: إن المثبت سؤال تبكيت وتوبيخ، والمنفي: سؤال المعذرة [٣٨].

٢- قوله تعالى: " وجزاء سيئة سيئة مثلها " [الشورى: ٤٠] مع قوله تعالى: " يضاعف لهم العذاب " [هود: ٢٠] . والجواب أن التضعيف هنا ليس على حد التضعيف في الحسنات، بل هو راجع لتضاعيف مرتكباتهم، فكان لكل مرتكب منها عذاب يخصه، فتكثيره هنا بحسب كثرة المجترحات، لا أن السيئة الواحدة يضاعف الجزاء عليها، بدليل سياق تلك الآية، وهو قوله تعالى: " ومن أظلم ممن افترى على الله كذبا أولئك يعرضون على ربهم ويقول الأشهاد هؤلاء الذين كذبوا على ربهم ألا لعنة الله على الظالمين، الذين يصدون عن سبيل الله ويبغونها عوجا وهم بالآخرة هم كافرون " [هود: ١٨ – ١٩] ، فهؤلاء كذبوا على ربهم، وصدوا عن سبيله، و بغوها عوجاً، وكفروا، فهذه مرتكبات عذبوا بكل مرتكب منها [٣٩].

٣– قوله تعالى: " فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة " [النساء: ٣] مع قوله في أواخر السورة: " ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم " [النساء: ١٢٩] . فالأولى تفهم إمكان العدل، والثانية تنفيه.

والجواب: أن المراد بالعدل في الأولى، العدل بين الأزواج في توفية حقوقهن المادية، وهذا ممكن الوقوع. وأما المراد به في الثانية: الميل القلبي، فالإنسان لا يملك ميل قلبه إلى بعض زوجاته دون بعض. ويمكن أن يكون المراد بالعدل في الثانية العدل التام [٤٠].

السبب الثالث: الاختلاف في جهتي الفعل، ومنه:

١- قوله تعالى: " وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى " [الأنفال: ١٧] ، حيث نفى الرمي عن رسوله صلى الله عليه وسلم وفي الوقت نفسه أثبته له.

والجواب: إن الرمي يشتمل على القبض والإرسال، وهما بكسب الرامي، وعلى التبليغ والإصابة، وهما بفعل الله عز وجل. فأضافه إلى النبي صلى الله عليه وسلم باعتبار الكسب والمباشرة بالإرسال، ونفاه عنه باعتبار التأثير بالتوصيل إليهم.

٢- قوله تعالى: " الرجال قوامون على النساء " [النساء: ٣٤] ، وقوله تعالى: " وقوموا لله قانتين " [البقرة: ٢٣٨] ، فالأولى فيها أمر للرجال بالقيام على النساء، وفي الثانية الأمر موجه لهم – وللنساء – بالقيام لله عز وجل.

والجواب عنه بأن القيام في الأولى من القيام بالأمر أي تحمل أعبائه وتدبير شئونه وتقويم أمره، وفي الثانية من القيام بمعنى الانتصاب والوقوف في الصلاة فهذا لا يكون إلا لله. فقيام الانتصاب على هذا لا ينافي القيام بالأمر؛ لاختلاف جهتي الفعل[٤١].

٣- قوله تعالى: " الله يتوفى الأنفس حين موتها " [الزمر: ٤٢]، وقوله تعالى: " قل يتوفاكم ملك الموت الذي وكل بكم " [السجدة: ١١] ، وقوله تعالى: " توفته رسلنا " [الأنعام: ٦١] ، حيث نسب التوفي لله عز وجل ولملك الموت ولأعوانه من الملائكة؛ فتوفي الملائكة بالقبض والنزع، وتوفي ملك الموت بالدعاء والأمر، يدعو الأرواح فتجيبه، ثم يأمر أعوانه بقبضها، وتوفي الله سبحانه خلق الموت فيه [٤٢].

والسبب الرابع: الاختلاف في الحقيقة والمجاز ومنه:

١ – قوله تعالى: " وترى الناس سكارى وما هم بسكارى " [الحج: ٢] حيث وصفهم بأنهم سكارى، وفي الوقت نفسه نفى عنهم السكر.

والجواب عنه بأن المراد: وترى الناس سكارى بالإضافة إلى أهوال القيامة مجازاً، وما هم بسكارى بالإضافة إلى الخمر حقيقة. وهذا النوع يسمى: الاختلاف بالإضافة[٤٣].

٢ – قوله تعالى: " ويأتيه الموت من كل مكان وما هو بميت " [إبراهيم: ١٧] والجواب عنه: أن الموت الذي يأتيه المراد به أسبابه وآلامه، فعبر عن السبب باسم المسبب مجازاً، والمنفي حقيقة هو الموت [٤٤].

٣ – قوله تعالى: " ولا تكونوا كالذين قالوا سمعنا وهم لا يسمعون " [الأنفال: ٢١] فأثبت لهم السمع ونفاه عنهم في آن واحد، فلما كان الانتفاع مسبباً عن السمع، ولم يستفيدوا من سمعهم عبر عن انتفائه بنفي سببه مجازاً.

السبب الخامس: اختلاف من وجهين واعتبارين ومنه:

١- قوله تعالى: " فبصرك اليوم حديد " [ق: ٢٢] ، وقال تعالى: " خاشعين من الذل ينظرون من طرف خفي " [الشورى: ٤٥] . قال قطرب: " فبصرك " أي: علمك ومعرفتك بها قوية، من قولهم: " بصر بكذا وكذا " أي علم، وليس المراد رؤية العين، قال الفارسي: ويدل على ذلك قوله: وصف البصر بالحدة.

٢- قوله تعالى: " الذين آمنوا وتطمئن قلوبهم بذكر الله " [الرعد: ٢٨] مع قوله تعالى: " إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم " [الأنفال: ٢] فقد يظن أن الوجل خلاف الطمأنينة، وجوابه: أن الطمأنينة إنما تكون بانشراح الصدر بمعرفة التوحيد، والوجل يكون عند خوف الزيغ، والذهاب عن الهدى، فتوجل القلوب لذلك. وقد جمع بينهما في قوله تعالى: " تقشعر منه جلود الذين يخشون ربهم ثم تلين جلودهم وقلوبهم إلى ذكر الله " [الزمر: ٢٣] فإن هؤلاء قد سكنت نفوسهم إلى معتقدهم، ووثقوا به فانتفى عنهم الشك [٤٥].

٣- قوله تعالى: " هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً ثم استوى إلى السماء فسواهن سبع سماوات " [البقرة: ٢٩] ، وفي آية أخرى: " والأرض بعد ذلك دحاها " [النازعات: ٣٠] فالأولى فيها خلق الأرض قبل السماء، والثانية فيها خلق السماء قبل الأرض. والجواب عنه: بأنه لا تنافي بينهما؛ لأن الدحو ليس من الخلق، وإنما هو البسط، والأرض خلقت قبل السماء كما دلت الآية الأولى، ثم خلقت السماء، وبعد ذلك دحيت الأرض، وبذلك تتفق معاني الآيات [٤٦].

السبب السادس: لعدة أمور متفرقة:

أ – منها ما يرجع إلى اعتبار الحال واختلافها: مثل قوله تعالى: " خمسين ألف سنة " [المعارج: ٤] ، وفي موضع " ألف سنة " [السجدة: ٥] ، وأجيب عنه بأنه باعتبار حال المؤمن والكافر، بدليل " وكان يوما على الكافرين عسيراً " [الفرقان: ٢٦] .

ب - ومنها ما يرجع إلى اختلاف مرجع الضمير، مثل قوله تعالى: "عذاب النار الذي كنتم به تكذبون" [السجدة: ٢٠] بلفظ "الذي" على وصف العذاب، وفي قوله: "عذاب النار التي كنتم بها تكذبون" [سبأ: ٤٢] بلفظ "التي" على وصف النار. **وفيه أربعة أوجه:**

١. أنه وصف العذاب في السجدة لوقوع " النار " موقع الضمير الذي لا يوصف، وإنما وقعت موقع الضمير لتقدم إضمارها، مع قوله: " وأما الذين فسقوا فمأواهم النار كلما أرادوا أن يخرجوا منها أعيدوا فيها " [السجدة: ٢٠] ، فحق الكلام: " وقيل لهم ذوقوا عذابها "، فلما وضعها موضع الضمير الذي لا يقبل الوصف عدل إلى وصف العذاب وأما في سورة سبأ فوصفها لعدم المانع من وصفها.

٢. إن الذي في "السجدة" وصف النار أيضاً، وذكر حملاً على معنى الجحيم والحريق.

٣. إن الذي في السجدة في حق من يقر بالنار ويجحد العذاب، وفي " سبأ " في حق من يجحد أصل النار.

٤. أنه إنما وصف العذاب في " السجدة " لأنه لما تقدم ذكر النار مضمراً ومظهراً عدل إلى وصف العذاب، ليكون تلويناً للخطاب، فيكون أنشط للسامع بمنزلة العدول من الغيبة إلى الخطاب [٤٧].

ج - ومنها ما يعود إلى التنكير والتعريف كما في قوله تعالى: "رب اجعل هذا بلداً آمناً" [البقرة: ١٢٦]، وقوله تعالى: "رب اجعل هذا البلد آمناً" [ابراهيم: ٣٥]. والجواب أنه في الدعوة الأولى كان مكاناً، فطلب منه أن يجعله بلداً آمناً، وفي الدعوة الثانية كان بلداً غير آمن فعرفه وطلب له الأمن، أو كان بلداً آمنا وطلب ثبات الأمن ودوامه[٤٨].

د – ومنها ما يعود إلى تعارض العمومين: كقوله تعالى: "وأن تجمعوا بين الأختين إلا ما قد سلف" [النساء: ٢٣]، وقوله تعالى: "والذين هم لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فإنهم غير ملومين" [المؤمنون: ٦–٧]. فالآية الأولى عامة في كل الأخوات فيشمل ملك اليمين، والثانية تعم كل ما تملك اليمين، ومن ذلك الأختان المملوكتان. فعموم الآية الأولى يترجح على عموم الآية الثانية بمرجحات عدة، فيخص عموم إباحة وطء ملك اليمين بغير الجمع بين الأختين[٤٩]. وقيل يحمل كل واحد من العمومين على ما قصد به ظاهراً عند الاجتهاد.

السبب السابع: تعارض القراءتين في آية واحدة، ومنه:

قوله تعالى: " وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم " [المائدة: ٦] فقد قرئت " وأرجلكم " بالنصب والجر. وقالوا في الجواب عنها: يجمع بينهما بحمل إحداهما على مسح الخف، والثانية على غسل الرجل إذا لم يجد متعلقاً سواهما [٥٠].

وكما في قوله تعالى: " مالك يوم الدين " [الفاتحة: ٣] حيث قرئت " مالك " بالألف، و " ملك " بغير ألف، ولا تعارض بينهما، حيث إن الآية الأولى أفادت أن الله تعالى مالك يوم الدين يتصرف فيه كيف يشاء، وأفادت الثانية أنه الذي يحكم فيه بما يريد. فهو عز اسمه مالكه وملكه [٥١]. وقيل: لأن المالك قد يملك ولا يحكم، والملك قد يحكم ولا يملك فالله سبحانه ملك ومالك؛ فهو يملك ويحكم.

ب - أسباب وجود التشابه عند علماء القرآن وأمثلته:

قسم الراغب الأصفهاني الأسباب التي ينشأ عنها التشابه إلى ثلاثة أسباب رئيسة وكل منها يتفرع عنه عدة أسباب وهي:

السبب الأول: ما يكون من جهة اللفظ وهو نوعان:

أحدهما: ما يرجع إلى الألفاظ المفردة:

أ – من جهة غرابتها: مثل لفظ الأب في قوله تعالى: " وفاكهة وأباً " [عبس: ٣١] وأيضاً لفظ يزفون في قوله تعالى: " فأقبلوا إليه يزفون " [الصافات: ٩٤]

ب – من جهة المشاركة في اللفظ: مثل لفظ اليمين في قوله سبحانه وتعالى: " فراغ عليهم ضرباً باليمين " [الصافات: ٩٣] أي: فأقبل إبراهيم على أصنام قومه ضارباً لها باليمين من يديه لا بالشمال، أو ضارباً لها ضرباً شديداً بالقوة، لأن اليمين أقوى الجارحتين، أو ضارباً لها بسبب اليمين التي حلفها ونوه بها القرآن إذ قال: " وتالله لأكيدن أصنامكم بعد أن تولوا مدبرين " [الأنبياء: ٥٧] ، كل ذلك جائز، ولفظ اليمين مشترك بينها. [٥٢]

والثاني: ما يرجع إلى جملة الكلام المركب:

أ – ما يكون لاختصار الكلام: ومثاله قوله تعالى: " وإن خفتم ألا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء " [النساء: ٣] فيقال: قوله: " وإن خفتم " شرط، وقوله " فانكحوا " جزاء، ولا وجه لتعلق الشرط هنا بالجزاء، والجواب: في الكلام حذفاً واختصاراً، والتقدير: وإن خفتم أن تظلموا اليتامى عند نكاحهن: فانكحوا غيرهن ما طاب لكم من النساء. أو يكون التقدير: إن خفتم في حق اليتامى، فكونوا خائفين من الزنا، فانكحوا ما حل لكم من النساء، ولا تحوموا حول المحرمات. [٥٣]

ب – بسط الكلام: ومثاله قوله تعالى: " ليس كمثله شيء " [الشورى: ١١] لأنه لو قيل: ليس مثله شيء كان أظهر للسامع. وأجيب عنه: بأن التعبير أبلغ في نفي المماثلة، إذ تقدير الكلام: لو فرضنا له مثلاً لامتنع أن يشبه ذاك المثل المفروض شيء. [٥٤]

ج – ما يكون لنظم الكلام: ومثاله قوله تعالى: " أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجاً قيماً " [الكهف: ١، ٢] إذ كيف يكون العوج قيما.

والجواب أن تقدير الكلام: الكتاب قيماً، ولم يجعل له عوجاً. [55]

السبب الثاني: ما يكون من جهة المعنى:

ومثلوا له بأوصاف الله تعالى، وأوصاف يوم القيامة، فإن تلك الصفات لا تتصور لنا إذ كان لا يحصل في نفوسنا صورة ما لم نحسه، أو لم يكن من جنس ما نحسه. [٥٦]

السبب الثالث: ما يكون من جهة اللفظ والمعنى وهو خمسة أنواع:

أ – ما يرجع إلى جهة الكمية: كالعموم والخصوص: نحو قوله تعالى: " فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم " [التوبة: ٥] ، فلفظ المشركين عام في كل مشرك إلا أنه عام أريد به الخصوص، إذ خصت السنة منه المرأة والراهب والصبي وغيرهم، كما أن اللفظ لا يتناول أهل الكتاب لجواز أخذ الدية منهم. [٥٧]

ب – ما يرجع إلى جهة الكيفية: كالوجوب والندب: مثل قوله تعالى: " فانكحوا ما طاب لكم من النساء " [النساء: ٣] حيث تردد الأمر فيها بين وجوب النكاح أو استحبابه. فذهب داوود الظاهري إلى الأول وقال بالثاني: جمهور الفقهاء.

ومما يؤيد استحبابه: أنه سبحانه وتعالى علق الأمر بالنكاح، بالاستطابة " فانكحوا ما طاب "، والواجب لا يتعلق بالاستطابة. [58]

ج – ما يرجع إلى جهة الزمان: كالناسخ والمنسوخ، مثل قوله تعالى: "كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقاً على المتقين" [البقرة: ١٨٠]، مع آية المواريث "يوصيكم الله في أولادكم..." [النساء: ١٢/١١]، فالأولى أفادت أن المأمور به هو الوصية للوالدين والأقربين، وهي موكولة للعباد بشرط مراعاة العدل، والثانية أفادت أن الله قسم الميراث وأعطى كل ذي حق حقه. والجواب عن ذلك أن الثانية ناسخة لحكم الأولى في حق الوالدين والورثة من الأقارب.[59]

د – ما يرجع إلى جهة المكان: نحو قوله تعالى: " وليس البر بأن تأتوا البيوت من ظهورها " [البقرة: ١٨٩] فإن من لا يعرف عادتهم في الجاهلية يتعذر عليه معرفة تفسير هذه الآية؛ حيث إنهم كانوا إذا أحرموا نقبوا البيوت من ظهورها لدخولهم وخروجهم، فبين الله لهم أن هذا العمل ليس من البر في شيء. [٦٠]

هـ - ما يرجع إلى جهة الشروط: فمن الشروط ما يصح بها الفعل أو يفسد كشروط الصلاة والنكاح. [٦١]

ثانياً: أسباب الإشكال عند علماء الحديث وأمثلته:

رجعوا الأسباب إلى وجود التعارض بين حديثين وأكثر. أو غموض معنى الحديث واستغلاق فهمه بغير معارضة، أو تعارض آية وحديث أو تعارض الحديث مع الإجماع أو القياس أوالعقل وغيره.

فالمشكل عند المحدثين عام يشمل كل ما أشعر بالإحالة عقلاً أو شرعاً أو عقلاً وشرعاً، وما استغلق فهمه على وجهه، أو تعسر تأويله، وسواء أكان ذلك لتعارض أم لغير تعارض، وسواء أكان التعارض بين الأحاديث بعضها ببعض، أم بينها وبين آيات القرآن العزيز، والذي يهمنا في هذا البحث هو الأمثلة التي يكون التعارض بينها وبين القرآن الكريم ومنها:

قال الطحاوي: (بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من المراد بقوله تعالى: " يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم " [المائدة: ١٠٥] . عن أبي بكر الصديق (رضي الله عنه) قال: " إنكم تقرؤون هذه الآية " يا أيها الذين آمنوا لا يضركم من ضل إذا اهتديتم " وإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه يوشك أن يعمهم الله بعقاب " [٦٢]. وعن بكار بن قتيبة... عن قيس بن أبي حازم سمعت أبا بكر الصديق يقول: " يا أيها الناس إنكم ترون هذه الآية من كتاب الله عز وجل تضعونها على غير ما وضعها الله عز وجل: " يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم " وإني سمعت رسول الله صلى اله عليه وسلم يقول: " إذا عمل فيهم بالمعاصي أو بغير الحق، ثم لم يغيروا يوشك أن يعمهم الله بعقاب منه " [٦٣].

ثم ساق الإمام الطحاوي عدداً من الأحاديث بنحوه. وعقبها بقوله: (فكان ما في هذا الحديث الأولى بالصديق رضي الله عنه أنه كان قاله، وهو إخباره إياهم أن الناس

يضعون هذه الآية – التي تلاها عليهم – على غير موضعها، فتأملنا ما يروى عن غيره في هذه الآية لنعلم بذلك موضعها، هل هو تأويل يوقف عليه، أو زمان من الأزمنة يكون، ويكون قبله ما قرأ عليهم رضوان الله عليهم، ما قد سمع النبي صلى الله عليه وسلم بقوله في الأمر بالمعروف وتغيير المنكر.

فوجدنا إبراهيم بن أبي داوود قد حدثنا قال ثنا أبو مسهر.. عن أبي أمية سألت أبا ثعلبة الخشني، قلت: كيف تصنع في هذه الآية ؟ قال: أي آية ؟، قلت: " يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم " !!، فقال لي: آمنوا لله، لقد سألت خبيراً، سألت عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: " بل ائتمروا بالمعروف وتناهوا عن المنكر، حتى إذا رأيت شحاً مطاعاً، وهوى متبعاً ودنيا مؤثرة، وإعجاب كل ذي رأي برأيه، وإذا رأيت أمراً لابد لك منه، فعليك بنفسك، وإياك أمر العوام، فإن من ورائكم أياماً الصبر فيهن مثل قبض الجمر، للعامل منكم يومئذ كأجر خمسمائة رجل يعملون مثل عمله " [٦٤].

... قال أبو جعفر فعقلنا بهذا الحديث أن معنى قول أبي بكر أن الناس يضعون هذه الآية في غير موضعها، أنه يريد بها سيعملونها في غير زمنها، وأن زمنها الذي يستعمل فيه هو الزمان الذي وصفه رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي ثعلبة بما وصفه به – ونعوذ بالله عز وجل منه – وأن ما قبله من الأزمنة فإن فرض الله عز وجل فيه على عباده الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حتى تعود الأمور إلى ما أمر الله عز وجل أن يكون الناس عليه من امتثال ما أمرهم الله عز وجل، والانتهاء عما نهاهم عنه، وقد روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا المعنى من الأمر بالمعروف ومن النهي عن المنكر، ومن التحذير من عواقب ترك ذلك سوى ما قد تقدمت روايتنا له في هذا الباب) [٦٥].

ثالثاً: أسباب الإشكال والتشابه عند الأصوليين وأمثلته:

أ - أسباب الإشكال والتشابه عند الحنفية وأمثلته:

١ - أسباب الإشكال عند الحنفية وأمثلته:

قال القاضي الإمام: " هو الذي أشكل على السامع طريق الوصول إلى المعاني لدقة المعنى في نفسه لا بعارض، فكان خفاؤه فوق الذي كان بعارض، حتى كاد المشكل يلتحق بالمجمل [٦٦]، وكثير من العلماء لا يهتدون إلى الفرق بينهما " [٦٧].

قال الشاشي: " وأما المشكل فهو ما ازداد خفاء على الخفي[٦٨]، كأنه بعد ما خفي على السامع حقيقة دخل في أشكاله وأمثاله، حتى لا ينال المراد إلا بالطلب ثم بالتأمل حتى يتميز عن أمثاله " [٦٩].

وقال البزدوي: "... وهذا لغموض في المعنى، أو لاستعارة بديعة، وذلك يسمى غريباً مثل رجل اغترب عن وطنه، فاختلط بأشكاله من الناس فصار خفياً بمعنى زائد على الأول " [٧٠]. فسبب الخفاء في المشكل عند الحنفية هو اللفظ نفسه وصيغته، فهو لا يدل بصيغته على المراد منه، بل لابد من قرينة خارجية تبين المراد منه [٧١]. فأسباب الخفاء غموض المعنى ودقته أو الاستعارة أو اشتراك اللفظ، لذا قالوا بوجوب البحث والنظر والتأمل في القرائن والدلائل الدالة على المعنى المراد من اللفظ المشكل والعمل بما يؤدي إليه البحث والنظر [٧٢] "

واعلم أن معنى الطلب والتأمل: أن ينظر أولاً في مفهومات اللفظ في كلمة (أنى) فوجدها مشتركة بين معنيين لا ثالث لهما فهذا هو الطلب، ثم تأمل فيهما فوجدهما بمعنى كيف في هذا الموقع دون أين فحصل المقصود " [٧٣]. **ومن أمثلته:**

الأول: قوله تعالى: "ليلة القدر خير من ألف شهر" [القدر: ٣] قالوا فهذه الآية مشكلة لغموض معناها، ودقته، ذلك أنه لابد أن توجد ليلة القدر في كل اثني عشر شهراً، فيؤدي إلى تفضيل الشيء على نفسه بثلاث وثمانين مرة، فكان مشكلاً. وبعد التأمل والنظر، عرف أن المراد: ألف شهر ليس فيها ليلة القدر، لا ألف شهر على الولاء[٧٤].

الثاني: قوله تعالى: " فصب عليهم ربك سوط عذاب " [الفجر: ١٣] فالصب يفيد الدوام ولا يكون له شدة، والسوط عكسه فاستعير الصب للدوام، والسوط للشدة، أي: أنزل عليهم عذاباً شديداً دائماً.

٢ - **أسباب التشابه عند الحنفية وأمثلته:**

السبب هو الصيغة ذاتها كما في المشكل. ومثلوا له بالحروف المقطعة في أوائل السور، وصفات الله سبحانه وتعالى. [٧٥]

حكمه عندهم: التسليم والتوقف أبداً واعتقاد حقيقة المراد. [٧٦]

ب - أسباب التشابه عند الشافعية وأمثلته:

الأول: أن تكون الألفاظ مجملة أو مشتركة. ومثلوا له بما يأتي:

١ – قوله تعالى: " والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء " [البقرة: ٢٢٨] لأن لفظ القرء يحتمل زمن الحيض، والطهر على السوية.

٢ – قوله تعالى: " أو لامستم النساء " [المائدة: ٦] فلفظ اللمس هنا يتردد بين اللمس باليد و الوطء.

الثاني: المجاز: ومثلوا له بما جاء في قوله تعالى: " إنني معكما أسمع وأرى " [طه: ٤٦] ، وفي موضع آخر قال: " إنا معكم مستمعون " [الشعراء: ١٥] فيقال: قوله: " إنا معكم " مجاز في اللغة أن يعبر عن الواحد بلفظ الجمع، كما يقول الرجل للرجل: إنا سنجري عليك رزقك، إنا سنفعل بك كذا.

الثالث: إيهام التشبيه ومثلوا له بصفات الله عز وجل، مثل قوله تعالى: " ويبقى وجه ربك " [الرحمن: ٢٧] ، " مما عملت أيدينا " [يس: ٧١] ومثل قوله تعالى: " الله يستهزئ بهم " [البقرة: ١٥] ، " ومكروا ومكر الله " [آل عمران: ٥٤] ، " والسماوات مطويات بيمينه " [الزمر: ٦٧] . [٧٧]

الرابع: الكنايات والاستعارات المؤولة بتأويلات مناسبة لإفهام العرب ومثلوا له بقوله تعالى: " فيومئذ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جان " [الرحمن: ٣٩] وقوله: " فوربك لنسألنهم أجمعين " [الحجر: ٩٢] .

ج - أسباب التشابه عند الحنابلة وأمثلته:

وذكر الإمام أبو العباس ابن تيمية أسباب الاشتباه بقوله: " التشابه الذي هو الاختلاف يعود إلى اللفظ تارة: كالمشترك مثلاً، وإلى المعنى أخرى بأن يكون قد أثبت تارة ونفي أخرى.... فالأول: كالوقف لعدم الدليل. والثاني: كالوقف لتعارض الدليلين. وما كان لعدم الدليل فتارة لأن اللفظ يراد به هذا تارة، وهذا تارة كالمشترك، وتارة لأن اللفظ لا دلالة له على القدر المميز بحال كالمتواطيء " [٧٨]. ومثلوا له بما يأتي:

١- قوله تعالى: " وآتوا حقه يوم حصاده " [الأنعام: ١٤١] ففي هذه الآية دل اللفظ على أحد المعنيين لا بعينه؛ فلفظ الحق هنا مجمل يحتمل أن يكون الحق الذي هو الزكاة، ويحتمل أن يكون حقاً سوى الزكاة، بأن يطرح منه للمساكين إذا حضروا حصاده. وقد قيل: إن هذا أمر وجوب فنسخ بالزكاة، وقيل: بل هو أمر استحباب فهو باقي الحكم لم ينسخ. [٧٩]

٢- قوله تعالى: " ففدية من صيام أو صدقة أو نسك " [البقرة: ١٩٦] ففي هذه الآية دل اللفظ على المشترك بين المعنيين من غير دلالة على أحدهما بحال، فإن الصيام والإطعام ليس في الآية ما يدل على كميتهما وكيفيتهما. وأجيب عن ذلك بجوابين:

أحدهما: أنه حصل لكعب بن عجرة قد قال له النبي صلى عليه وسلم: "احلق ثم اذبح شاة نسكاً أوصم ثلاثة أيام، أو أطعم ثلاثة أصع من تمر على ستة مساكين"[٨٠] فهذا بيانه.

الثاني: ما روى عن ابن عباس قوله: الصيام للمتمتع عشرة أيام، والإطعام مثل ذلك في العدة، وحجتهما لما كانا مجملين في هذا الموضع وجب حملهما على المفسر فيما جاء بعد ذلك، وهو الذي يلزم المتمتع إذا لم يجد الهدي. والقول الأول عليه أكثر الفقهاء.[٨١]

٣ – قوله تعالى: " هذا يوم لا ينطقون " [المرسلات: ٣٥] مع قوله تعالى: " ولا يكتمون الله حديثاً " [النساء: ٤٢] ؛ فالآية الأولى نفت النطق عنهم، والثانية أثبتته لهم.

وأجيب عن ذلك إما يحمل ذلك على تعدد المواقف، وإما النطق المثبت على مجرد النطق، والنطق المنفي على النطق المقبول، فلما كان نطقهم واعتذارهم غير مقبول وغير نافع لهم، كان كأنهم لم ينطقوا.

٤ – ومن أمثلته ما تكلم عنه الإمام أحمد – رحمه الله – ما حكاه من تشكك الزنادقة في قوله تعالى: " يوم يجمع الله الرسل فيقول ماذا أجبتم قالوا لا علم لنا " [المائدة: ١٠٩] وقوله تعالى: " ويقول الأشهاد هؤلاء الذين كذبوا على ربهم " [هود: ١٨] حيث قالوا: كيف يقولون: لا علم لنا، وأخبر عنهم أنهم يقولون: هؤلاء الذين كذبوا على ربهم. فزعموا أن القرآن ينقض بعضه بعضاً.

قال الإمام أحمد – رحمه الله -: (أما قوله: " يوم يجمع الله الرسل فيقول ماذا أجبتم " فإنه يسألهم عند زفرة جهنم، فيقول: ماذا أجبتم في التوحيد ؟.. فتذهب عقولهم عند زفرة جهنم فيقولون: لا علم لنا، ثم ترجع لهم عقولهم من بعد فيقولون: " هؤلاء الذين كذبوا على ربهم " فهذا تفسير ما شكت فيه الزنادقة).

القسم الثاني– أسباب وقوع الإشكال والاشتباه بشكل عام:

أولاً: أسباب وقوع الإشكال والاشتباه بين آيتين أو أكثر:

١. **اختلاف الموضع أو المكان**: ومثاله قوله تعالى: " فوربك لنسألنهم أجمعين، عما كانوا يعملون " [الحجر: ٩٢ – ٩٣] ، وقوله تعالى: " وقفوهم إنهم مسئولون "

[الصافات: ٢٤] ، مع قوله تعالى: " فيومئذ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جان " [الرحمن: ٣٩] . فقد أثبتت الآيات الأولى السؤال بينما نفته الآية الأخيرة. وأجاب بعضهم عنها بأنها تحمل على اختلاف الأماكن؛ لأن في القيامة مواقف كثيرة، ففي موضع يسألون، وفي آخر لا يسألون. [82]

٢. **اختلاف الحكم**: مثاله قوله تعالى: "فاحكم بينهم أو أعرض عنهم" [المائدة: ٤٢]، مع قوله تعالى: "وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهوائهم" [المائدة: ٤٩]، فالأولى فيها تخيير للرسول صلى الله عليه وسلم بين الحكم أو الإعراض، والثانية فيها إلزام بالحكم بينهم.

وأجيب عنها: أن الثانية متممة للأولى فالرسول صلى الله عليه وسلم مخير بمقتضى الآية الأولى بين أن يحكم بينهم أو يعرض عنهم، فإذا اختار أن يحكم بينهم، وجب أن يحكم بما أنزل الله لا بإتباع الهوى بمقتضى الآية الثانية. وقيل: الثانية ناسخة للأولى.[٨٣]

٣. **البيان والإجمال:** مثاله قوله تعالى: " لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير " [الأنعام: ١٠٣] مع قوله تعالى: " وجوه يومئذ ناضرة * إلى ربها ناظرة " [القيامة: ٢٢ – ٢٣] . فالأولى مجملة حيث كان المعنى متردداً بين نفي الرؤية أصلاً، وبين نفي الإحاطة دون أصل الرؤية، والثانية: دلت على وقوع الرؤية لله تعالى في الآخرة، فتبين بها أن قوله تعالى:" لا تدركه الأبصار " نفي الإحاطة، ودلت الأخرى على إثبات الرؤية دون الإدراك. [٨٤]

٤. **اختلاف الاعتبار:** مثاله قوله تعالى: " ذلك الكتاب لا ريب فيه " [البقرة: ٢] مع قوله تعالى: " وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا " [البقرة: ٢٣] ، " وارتابت قلوبهم فهم في ريبهم يترددون " [التوبة: ٤٥] فالأولى تنفي كل الريب عن القرآن، والأخريتان تثبتان وقوع الريب من بعض الناس.

٥. والجواب: أن القرآن لم ينف أن أحداً يرتاب فيه، وإنما المنفي كونه متعلقاً للريب، ومظنة له بوجه من الوجوه، والمقصود: أنه لا شبهة في صحته، ولا في كونه من عند الله، ولا في كونه معجزاً؛ لأنه من وضوح الدلالة وسطوع البرهان، وظهور المعجزة بحيث لا ينبغي لمرتاب أن يقع فيه، وريب الكفار إنما هو لعمى بصائرهم.[85]

٦. **التقديم والتأخير:** مثاله قوله تعالى: " إنما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل به لغير الله " [البقرة: ١٧٢] ، وقوله تعالى: " أو فسقاً أهل لغير الله

به " [الأنعام: ١٤٥] وقوله تعالى: " وما أهل لغير الله به " [المائدة: النحل: ١١٤] . ففي الأولى قدم الجار والمجرور " به "، وأخره في الباقيات.

والجواب: أن هذا التقديم والتأخير جار على مقتضى البلاغة، ومراعاة السياق، وجودة النظم، ذلك أن الضمير في " به " في آية سورة البقرة يعود على الأنعام التي يهل بها لغير الله، وهذه الأنعام من جملة النعم والمباحات التي عددها الله فيما سبق من الآيات، فناسب تقديم المضمر المجرور في هذا الموضع، ومن عادة العرب تقديم ما قصدت تأكيده أو تشريفه. وقدم الإهلال في الباقيات لأنه هو المقصود بالاستنكار.

٧. **الزيادة والنقصان:** مثاله قوله تعالى: " فبدل الذين ظلموا قولاً غير الذي قيل لهم " [البقرة: ٥٩] ، وقال في آية أخرى: " فبدل الذين ظلموا منهم قولاً غير الذي قيل لهم " [الأعراف: ١٦٢] . حيث زاد في الثانية كلمة " منهم ".

والجواب عن ذلك: أن أول القصة في الأعراف مبني على التخصيص حيث إن الله لما ذكر منكرات بني إسرائيل من اتخاذ العجل، وطلب رؤية الله، عقبه بقوله: "ومن قوم موسى أمة يهدون بالحق وبه يعدلون"، فذكر أن منهم من يفعل ذلك، ثم عد صنوف إنعامه عليهم وأوامره، ثم قال: "فبدل الذين ظلموا منهم...". فأتى بحرف "من" التي هي للتخصيص، ليبين أنهم لم يكونوا سواء في هذا الفعل القبيح. أما في سورة البقرة، فإن السياق بأكمله منصب على ذكر المخالفات فلم يكن هناك حاجة إلى التخصيص.[٨٦]

٨. **إبدال لفظ بآخر:** مثاله قوله تعالى: " والتي أحصنت فرجها فنفخنا فيها من روحنا " [الأنبياء: ٩١] ، وقال في آية أخرى " ومريم ابنة عمران التي أحصنت فرجها فنفخنا فيه من روحنا " [التحريم: ١٢] فقال في سورة الأنبياء " فيها " وقصد مريم عليها السلام، وفي سورة التحريم " فيه " وقصد الفرج.

أوجيب درعها. وقيل في جوابها: إن آية الأنبياء قصد منها التعجب من حالتها، وأنها بالنفخ صارت حاملاً، وأن النفخ لم يتعدها إلى غيرها، وأنها المخصصة بهذا الأمر في علم الله؛ لفضلها وشرفها، وأنها كانت مستقر هذه الآية العظيمة وهي عيسى، أما في سورة التحريم؛ فإن الغرض كان بيان الموضع الذي وصل فيه النفخ إلى جوفها، وبيان إحصانها وعفتها، ولم يقصد التعجب من حالها كما في سورة الأنبياء، فناسب أن يجيء اللفظ على أصله.[٨٧]

٩. **اختلاف الجمع والإفراد:** مثاله قوله تعالى: " رب المشرق والمغرب " [المزمل: ٩] ، و " رب المشرقين ورب المغربين " [الرحمن: ١٧] ، وقوله تعالى: "

فلا أقسم برب المشارق والمغارب إنا لقادرون " [المعارج: ٤٠] ، فأفرد مرة، وثنى أخرى، وجمع ثالثة والجواب: أنه في المزمل أراد مشرق الشمس ومغربها بشكل عام، فهناك جهة تشرق منها الشمس، وجهة مقابلة تغيب منها سواء كان صيفاً أو شتاء، وفي سورة الرحمن: أراد مشرقي الصيف والشتاء ومغربيهما، وفي سورة المعارج: أراد المشارق والمغارب التي تمر بها الشمس أثناء تنقلها بين المدارين، فللشمس مشارق بعدد أيام السنة، إذ أنها تشرق كل يوم من مكان من جهة الشرق، وتغرب من مكان من جهة الغرب. [٨٨]

١٠. **التقييد والإطلاق:** مثل قوله تعالى: "ومن يكفر بالإيمان فقد حبط عمله" [المائدة: ٥] أطلق في الآية الإحباط على من يكفر بالإيمان، أي يرتد بعد إيمانه، فظاهره أنه قد خسر إيمانه وأعماله الماضيين، سواء رجع إلى الإيمان أم لم يرجع. وهناك آية أخرى قيدت هذا الإحباط بمن يرتد ويموت على الكفر، وهي قوله تعالى: "ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة" [البقرة: ٢١٧].

والجواب: أن الآية المطلقة ترد إلى المقيدة، فلا يقضى بإحباط الأعمال إلا بشرط الوفاة على الكفر. [٨٩]

١١. تذكير الشيء تارة وتأنيثه تارة أخرى: مثاله قوله تعالى: " تنزع الناس كأنهم أعجاز نخل منقعر" [القمر: ٢٠] فذكر النخل، وفي آية أخرى: "كأنهم أعجاز نخل خاوية" [الحاقة: ٧] فأنث النخل. والجواب عن ذلك: أن في الآية الأولى حمل النخل على أنه اسم جنس فذكره، وفي الثانية حمل على المعنى فهو في معنى الجماعات فأنثه، وكذا كل ما كان على شاكلته، مثل: تمرة ويسرة ونحوها، إذا أخرجت منه الهاء جاز فيه التذكير والتأنيث، التذكير على اللفظ، والتأنيث على المعنى.

ثانياً: أسباب وقوع الإشكال والاشتباه في ذات الآية الواحدة:

١. مخالفة بعض الآيات للمشهور من قواعد النحو والعربية:

مثاله قوله تعالى: " والمقيمين الصلاة " [النساء: ١٦٢] ، حيث نصبه بين مرفوعات. والجواب عن ذلك أنه نصب على المدح، وهذا جار على أساليب العرب عندما يصفون فيمدحون، فيركزون على صفة من الصفات ينصبوها على المدح. [٩٠]

وكذا قوله تعالى: "إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى" [المائدة: ٦٩] حيث رفع "الصابئون"، وحقها النصب؛ إذ أنها معطوفة على اسم "إن".

والجواب: أنه رفعها بالابتداء، ونوى به التأخير عن مكانه، كأنه قال: إن الذين آمنوا والذين هادوا.. فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون، والصابئون كذلك. [٩١]

٢. **البيان والإجمال:** ومن أمثلة المجمل الألفاظ المشتركة مثل لفظه القرء، ولفظة أنى في آية الحرث. أو قد يكون الإجمال في حرف كقوله تعالى: " وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم " [آل عمران: ٧] فالواو في قوله " والراسخون " محتملة للعطف، فيكون الراسخون يعلمون المتشابه، ومحتملة للاستئناف، فيكون المتشابه مما استأثر الله بعلمه. [٩٢] أو يكون الإجمال في لفظ مركب مثل الذي بيده عقدة النكاح.

٣. استحالة المعنى: مثل قوله تعالى حكاية عن إبراهيم عليه السلام: " فلما جن عليه الليل رءا كوكباً قال هذا ربي فلما أفل قال لا أحب الآفلين، فلما رءا القمر بازغاً قال هذا ربي فلما أفل قال لئن لم يهدني ربي لأكونن من القوم الضالين، فلما رءا الشمس بازغة قال هذا ربي هذا أكبر فلما أفلت قال يا قوم إني بريء مما تشركون " [الأنعام: ٧٦ – ٧٨] فاستشكل صدور هذا القول من إبراهيم عليه السلام، والقول بربوبية النجم كفر بالإجماع، والكفر غير جائز على الأنبياء بالإجماع.

والجواب: أنه قاله على سبيل الاستهزاء بهم، أو يقال: إنه قاله على وجه المناظرة، وتمهيد الحجة، وتقرير الإلزام، ليبطل قولهم بربوبية الكواكب، ولذا قال تعالى عقب ذلك: " وتلك حجتنا آتيناها إبراهيم على قومه "[٩٣] [الأنعام: ٨٣]

٤. **ما توهم أن غيره أولى:** كاستخدام أحرف الجر في إنابة بعضها عن بعض، مثال ذلك: قوله تعالى: " الذي خلق السماوات والأرض وما بينهما في ستة أيام ثم استوى على العرش الرحمن فسئل به خبيراً " [الفرقان: ٥٩] ، والإشكال أن السؤال يكون عن الشيء، وليس بالشيء.

وأجيب عنه بأن الباء تأتي بمعنى المجاوزة " عن "، والمراد: " اسئل به خبيراً"، وقيل: الباء صلة لقوله " خبيراً " أي فاسئل خبيراً به، والمراد: استعلم عنه من هو خبير به عالم به، فاتبعه واقتد به، ولا أحد أعلم بالله ولا أخبر به من عبده ورسوله محمد صلى الله عليه وسلم. [٩٤]

٥. **التقديم والتأخير:** مثل قوله تعالى: " له معقبات من بين يديه ومن خلفه يحفظونه من أمر الله " [للرعد: ١١] . والتقدير: له معقبات من أمر الله يحفظونه من بين يديه ومن خلفه.

٦. **إطلاق واحد من الفرد والمثنى والجمع على آخر منها**: مثاله قوله تعالى: " وهل أتاك نبأ الخصم إذ تسوروا المحراب " [ص: ٢١] فلفظ الخصم مفرد، وضمير الفعل ضمير الجمع، مع أنهما خصمان.

والجواب أن الخصم اسم جنس يطلق على الواحد والجمع، وهما وإن كانا اثنين، إلا أن المثنى يعتبر أقل الجمع إما حقيقة على رأي فريق من الأصوليين، وإما مجازاً على رأي الفريق الآخر

٧. **تكرار اللفظ اسماً كان أو فعلاً:** مثاله قوله تعالى: ".. إني رأيت أحد عشر كوكباً والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين " [يوسف: ٤] فكرر الآية.

والجواب: أنه كرر الرؤية لاختلاف متعلقها، فالأولى رؤية الكواكب، والثانية رؤية سجودهما.

٨. **تأنيث المذكر وتذكير المؤنث:** مثل قوله تعالى: " فمن جاءه موعظة من ربه" [البقرة: ٢٧٥] فأجيب بأن المراد بالموعظة هنا الوعظ، أو لأنه مؤنث مجازي فيجوز تذكيره وتأنيثه

٩. **القلب:** مثل قوله تعالى: " ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة " [القصص: ٧٦] أي لتنوء العصبة بها.

١٠. **الإسناد إلى شيء لعلاقة ما:** مثاله قوله تعالى: " فهو في عيشة راضية " [القارعة: ٧] أي: مرضية والعلاقة بينهما المفعولية.

١١. **استعمال لفظ موضع غيره**، وله أنواع منها:

- **تسمية الشيء باسم جزئه**، مثل قوله تعالى: " بما قدمت يداك " [الحج: ١٠] أو عكسه، أي: تسمية الجزء باسم الكل مثل: " يجعلون أصابعهم في آذانهم " [البقرة: ١٩] أي: أناملها.

- **تسمية الشيء باسم سببه:** مثل قوله تعالى: "وينزل لكم من السماء رزقاً "[غافر: ١٣] . أو استصحاب الحال الذي كان عليه: مثل قوله تعالى: "وآتوا اليتامى أموالهم" [النساء: ٢] ومعلوم أنه لا يؤتى ماله إلا بعد بلوغه، وإيناس الرشد منه. وهو في تلك الحال يكون قد زال عنه اسم اليتيم. أو الحال الذي يؤول أليه مثل قوله تعالى: "إني أراني أعصر خمراً" [يوسف: ٣٦] ، وإنما الذي يعصر العنب، ولكن لما كان يؤول إلى الخمر أطلق عليه اسم الخمر، ونحو ذلك كثير.[٩٥]

وهذه الأسباب من السبب الخامس عشر إلى آخرها ترجع إلى تفنن العرب في أساليب كلامهم.

ب – أسلوب دفع تعارض الآيات:

وضع العلماء منهجاً يعمل به عند تعارض الآيات وهو كالآتي:

١. الجمع بين مدلولات النصوص والتوفيق بينها ما أمكن ذلك.

٢. فإن تعذر ذلك لجأنا للترجيح؛ فيقدم الراجح للعمل به.

٣. فإن تعذر الترجيح فالنسخ إن أمكن ذلك وعلم المتقدم والمتأخر.

مسالك الترجيح بين الآيات: ـ

١. تقديم المدني على المكي، فيقدم الحكم بالآية المدنية على المكية في التخصيص والتقييد.

٢. أن يكون أحد الحكمين على غالب أحوال مكة، والآخر على غالب أحوال أهل المدينة، فيقدم الحكم بالخبر الذي فيه أحوال أهل المدينة.

٣. أن يكون أحد الظاهرين مستقلاً بحكمه والآخر مقتضياً لفظاً يزاد عليه، فيقدم المستقل بنفسه عند المعارضة والترتيب.

٤. أن يكون كل واحد من العمومين محمولاً على ما قصد به في الظاهر عند الاجتهاد، فيقدم ذلك على تخصيص كل واحد منهما من المقصود بالآخر.

٥. أن يكون تخصيص أحد الاستعمالين على لفظ تعلق بمعناه، والآخر باسمه.

٦. ترجيح ما يعلم بالخطاب ضرورة على ما يعلم منه ظاهراً. [٩٦]

ويضاف إلى هذا أنه إن كان التعارض بين القرآن وحديث ظني الثبوت فيقدم قطعي الثبوت على الظني، أما التعارض الحقيقي بين قطعيين فهذا لا يوجد أصلاً ولله الحمد.

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة توصلت إلى النتائج الآتية:

١. إن علم المشكل والمتشابه من علوم القرآن المهمة الجديرة بالبحث والتوضيح

وإن دراسة هذا العلم ونشره وتوضيحه مسألة جديرة بالاهتمام لفائدتين:

الأولى: للرد على أعداء الإسلام الذين يتربصون به؛ فيحاولون الطعن والتشكيك زاعمين أن القرآن فيه تناقض وغموض، وذلك بمحاولة عرض تلك الآيات التي يبدو فيها إشكال في الظاهر أو تشابه على أنها متناقضة.

الثانية: التوضيح لأبناء الإسلام أنفسهم الذين ابتعدوا عن قرآنهم ولغتهم وأصبح من الصعب عليهم فهم أسرار القرآن وأساليبه وقد يكونون أداة طيعة في يد أعدائهم؛ فهم بحاجة للوقوف على الفهم السليم للقرآن والعودة إلى الحق المبين.

٢. المعنى اللغوي للمشكل والمتشابه يكاد يكون واحداً؛ والجامع بينهما هو الغموض والخفاء. وأما من حيث المعنى الاصطلاحي: فبعد دراسة تعريف المشكل والمتشابه عند العلماء وأسباب نشوءهما تبين أن علماء الحديث توسعوا في التعريف؛ بينما تعريف علماء أصول الفقه وعلوم القرآن للمشكل تعريف مختصر.

وأما المتشابه فتبين أن أضيق تلك التعريفات هو تعريف الأصوليين من الحنفية، وعلماء الحديث. بينما نجد الشافعية والحنابلة وعلماء علوم القرآن قد توسعوا فيه.

٣. أسباب وقوع الإشكال والتشابه بين آيتين أو أكثر أو في الآية الواحدة كثيرة، والتي يظن البعض أن فيها تعارضاً وتناقضاً رصدها العلماء ووضعوا معايير لإزالة ذلك التناقض والغموض. إلا أن الحاجة لتتبع هذا العلم في القرآن كله لا تزال قائمة، لذا سأفرد كتاباً مستقلاً لهذا الغرض بإذنه تعالى.

الهوامش

(١) رواه البخاري في صحيحه حديث رقم ٦١٧١/ ج/ ١/ ١٥١.

(٢) محمد بن جرير الطبري، تفسير الطبري ه (بيروت: دار المعرفة ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م)، ط٤، ج: ١، ص: ٧٥. وإسناده صحيح.

(٣) جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، (بيروت: عالم الكتب)، ج: ٢، ص: ١٦.

(٤) فخر الدين محمد بن ضياء الدين عمر الرازي، أوالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب، (بيروت: دار الفكر، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م)، ط٣، ج: ٧، ص: ١٨٥ بتصرف.

(٥) عمر بن مسعود بن مساعد المنذري، كشف الأسرار المخفية في علم الأجرام السماوية والرقوم الحرفية، (سلطنة عمان: وزارة التراث القومي والثقافي، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م) ج: ١، ص: ٥٦.

(٦) جلال الدين السيوطي، الإتقان، (بيروت: عالم الكتب)، ج: ٢، ص: ١٦.
(٧) الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن، (بيروت: دار إحياء الكتب العربية)، ط:٣، ج: ٢، ص: ١٧٨.
(٨) عمر المنذري كشف الأسرار (سلطنة عمان: وزارة التراث القومي والثقافي، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م) ج: ١، ص: ٥٦.
(٩) محمد عبد العظيم الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن، (بيروت: دار إحياء الكتب العربية)، ط:٣، ج: ٢، ص: ١٨٠.
(١٠) الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن، (بيروت: دار إحياء الكتب العربية)، ط:٣، ج: ٢، ص: ١٨١.
(١١) محمد بن الحسن الأزدي البصري، أبو دريد، جمهرة اللغة، (دار صادر، مصورة عن الطبعة الأولى من دائرة المعارف العثمانية)، ج: ٢، ص: ٦٨.
(١٢) أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، (بيروت: دار الكتب العلمية اسماعيليان بخفى)، ج: ٣، ص: ٢٠٤ – ٢٠٥.
(١٣) الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن، (دار إحياء الكتب العربية: بيروت)، ط٣، ج: ٢، ص: ١٦٦.
(١٤) أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، (دار الكتب العلمية اسماعيليان بخفى: إيران)، ج:٣، ص: ٢٤٣ مادة (شبه).
(١٥) تقي الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي الشيرازي، القاموس المحيط (مصر: المطبعة الحسنسة المصرية)، ج: ٤، ص: ٢٨٦.
(١٦) بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، (بيروت: دار الفكر) ج: ٢، ص: ٤٥.
(١٧) بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، (بيروت: دار الفكر) ج: ٢، ص: ٢٦٩.
(١٨) جلال الدين السيوطي، التحبير في علم التفسير، تحقيق د. فتحي عبد القادر فريد، (بيروت: دار العلوم للطباعة والنشر)، ط١، ج: ٢١٩، ص: ٢٢٠.
(١٩) الراغب الأصفهاني، معجم مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق نديم مرعشلي، (دار الفكر)، ص: ٢٦٠ – ٢٦١.
(٢٠) الراغب، المفردات، تحقيق نديم مرعشلي، (دار الفكر)، ص: ٢٦١.
(٢١) الزركشي، البرهان، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، (بيروت: دار الفكر) ج: ٢، ص: ٧١.
(٢٢) أسامة عبد الله خياط، مختلف الحديث وموقف النقاد والمحدثين منه، (مكة المكرمة: مطابع الصفا، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م)، ص: ٣٦، مشكل الآثار (المقدمة)، ج: ١، ص: ٨١ – ٨٢.
(٢٣) أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي، أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري، تحقيق ودراسة د محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، (جامعة أم القرى: مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي)، ج: ٣، ص: ١٨٢٥.
(٢٤) ينظر المراجع السابقة.
(٢٥) ينظر المراجع السابقة.

(٢٦) المنذري، كشف الأسرار، (وزارة التراث القومي والثقافي: سلطنة عمان، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م)، ج: ١، ص: ٥٣ – ٥٤.
(٢٧) أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي، أصول السرخسي، حقق أصوله أبو الوفا الأفغاني، (لبنان: بيروت، دار المعرفة)، ج: ١، ص: ١٦٩.
(٢٨) القول بأن آيات الصفات تفتقر إلى تأويل فيه نظر، فمذهب السلف كما قال ابن تيمية الإيمان بها من غير تعطيل وتأويل و لا تكييف ولا تمثيل، ينظر الفتاوى.
(٢٩) علي بن محمد الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق د سيد الجميلي، (لبنان: بيروت، دار الكتاب العربي ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م)، ط: ١، ج: ١، ص: ٢١٨ – ٢١٩.
(٣٠) مجد الدين عبد السلام بن عبد الله بن تيمية، المسودة في أصول الفقه، جمعها وبيضها أحمد بن محمد بن عبد الغني الحراني الدمشقي، حققه وضبطه وعلق على حواشيه محمد محي الدين عبد الحميد، (بيروت: دار الكتاب العربي)، ص: ١٦١.
(٣١) ابن تيمية، المسودة، جمعها وبيضها أحمد بن محمد بن عبد الغني الحراني الدمشقي، حققه وضبطه وعلق على حواشيه محمد عبد الحميد، (بيروت: دار الكتاب العربي)، ص: ١٦٢.
(٣٢) ابن اللحام، المختصر في أصول الفقه،، حققه وقدم له ووضع حواشيه وفهارسه: د محمد مظهر بقا، (جامعة أم القرى: مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، دمشق: دار الفكر، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٦م)، ص: ٧٣.
(٣٣) ابن تيمية، المسودة، جمعها وبيضها أحمد بن محمد بن عبد الغني الحراني الدمشقي، حققه وضبطه وعلق على حواشيه محمد محي الدين، (بيروت: دار الكتاب العربي)، ص: ١٦٣.
(٣٤) البوتقة: الوعاء الذي يذاب فيه، معرب. المعجم الوسيط، قام بإخراجه د إبراهيم أنيس، د عبد الحليم منتصر، عطية الصوالحي محمد خلف الله أحمد، أشرف على الطبع حسن علي عطية، محمد شوقي أمين، (دار الفكر) ص: ٧٥.
(٣٥) الرازي، التفسير الكبير أومفاتيح الغيب، (بيروت: دار الفكر، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م)، ط٣، ج: ٧، ص: ١٨١ – ١٨٢. بتصرف
(٣٦) الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن، (بيروت: دار إحياء الكتب العربية)، ط٣، ج: ٢، ص: ١٧٠ – ١٧١.
(٣٧) الزركشي، البرهان، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، (بيروت: دار الفكر)، ج: ٢، ص: ٥٤ – ٥٥، السيوطي. الإتقان، (بيروت: عالم الكتب)، ج: ٢، ص: ٢٩.
(٣٨) الزركشي، البرهان، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، (بيروت: دار الفكر)، ج: ٢، ص: ٥٥، السيوطي. الإتقان، (بيروت: عالم الكتب)، ج: ٢، ص: ٢٩.
(٣٩) الزركشي، البرهان، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، (بيروت: دار الفكر)، ج:: ٢، ص: ٥٥ – ٥٦. السيوطي، الإتقان، (بيروت: عالم الكتب)، ج: ٢، ص: ٢٩.
(٤٠) السيوطي، الإتقان، (بيروت: عالم الكتب)، ج: ٢، ص: ٢٩.
(٤١) الزركشي، البرهان، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، (بيروت: دار الفكر)، ج: ٢، ص: ٦٠. السيوطي، الإتقان، (بيروت: عالم الكتب)، ج: ٢، ص: ٢٩.
(٤٢) الزركشي، البرهان، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، (بيروت: دار الفكر)، ج: ٢، ص: ٦٤. تفسير البغوي ج: ٢، ص: ١٤٢، ٥، ص: ٢٢٢ – ٢٢٣.

(٤٣) المرجع السابق، ج: ٢، ص: ٦٠.
(٤٤) المرجع السابق، ج: ٢، ص: ٦٠.
(٤٥) السيوطي، الإتقان، (بيروت: عالم الكتب)، ج: ٢، ص: ٢٩.
(٤٦) الزركشي، البرهان، تحقيق محمد أبي الفضل، (بيروت: دار الفكر)، ج: ٢، ص: ٦٢.
(٤٧) المرجع السابق، ج: ٢، ص: ٦٣ – ٦٤.
(٤٨) المرجع السابق، ج: ٢، ص: ٦٤ – ٦٥.
(٤٩) المرجع السابق، ج: ٢، ص: ٤٩ – ٥٠.
(٥٠) الزركشي، البرهان، تحقيق محمد أبي الفضل، (بيروت: دار الفكر)، ج: ٢، ص: ٥٢.
(٥١) ياسر أحمد علي الشمالي، موهم الاختلاف والتناقض، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى، ص: ١٨٩.
(٥٢) الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق صفوان عدنان داوودي (دمشق: دار القلم، بيروت: الدار الشامية، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م)، ص: ٢٦١.
(٥٣) الراغب، المفردات، تحقيق صفوان عدنان داوودي (دمشق: دار القلم، بيروت: الدار الشامية، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م)، ص: ٢٦١.
(٥٤) الراغب، المفردات، تحقيق صفوان عدنان داوودي (دمشق: دار القلم، بيروت: الدار الشامية، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م)، ص: ٢٦١.
(٥٥) الراغب، المفردات، تحقيق صفوان عدنان داوودي (دمشق: دار القلم، بيروت: الدار الشامية، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م)، ص: ٢٦١.
(٥٦) الراغب، المفردات، تحقيق صفوان عدنان داوودي (دمشق: دار القلم، بيروت: الدار الشامية، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م)، ص: ٢٦١.
(٥٧) الراغب، المفردات، تحقيق صفوان عدنان داوودي (دمشق: دار القلم، بيروت: الدار الشامية، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م)، ص: ٢٦١.
(٥٨) الراغب، المفردات، تحقيق صفوان عدنان داوودي (دمشق: دار القلم، بيروت: الدار الشامية، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م)، ص: ٢٦١.
(٥٩) الشمالي، موهم الاختلاف والتناقض (رسالة ماجستير)، ص: ١٠٩.
(٦٠) أبوالفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، تفسير القرآن العظيم، (بيروت: دار الفكر، ١٤٠٤ هـ/ ١٩٨٤م)، ط: ١، ج:١، ص: ٢٢٦.
(٦١) الراغب، المفردات، تحقيق صفوان عدنان داوودي (دمشق: دار القلم، بيروت: الدار الشامية، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م)، ص: ٢٦١.
(٦٢) سنن أبي داوود ٤/ ١٢٢ رقم ٤٣٣٨ ومسند احمد ٧/١ رقم ٢٩ والنسائي ٦/ ٣٣٨ رقم ١١١٥٧
(٦٣) سنن أبي داوود ٤/ ١٢٢ رقم ٤٣٣٨
(٦٤) صحيح ابن حبان ٢٢/ ١٠٩ رقم ٣٨٥
(٦٥) أبو جعفر الطحاوي أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الحنفي، مشكل الآثار، (الهند: حيدر أباد الدكن، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، ١٣٣٣هـ)، ط: ١، ج: ٢، ص: ٦٢ – ٦٥
(٦٦) المجمل هو: ما احتمل وجوهاً، فصار بحال لا يوقف على المراد به، إلا ببيان من قبل المتكلم. ينظر أصول الشاشي: ٨١، وينظر شرح المنار لابن ملك: ٥٦.

(٦٧) المنذري، كشف الأسرار، (سلطنة عمان، وزارة التراث القومي والثقافي، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م)، ج: ١، ص: ٥٢.
(٦٨) قال الشاشي في أصوله: " الخفي: ما أخفي المراد به بعارض لا من حيث الصيغة ". أبو علي الشاشي، أصول الشاشي، وبهامشه عمدة الحواشي للمولى محمد فيض الحسن الكنكوهي (لبنان: بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م)، ص: ٨٠
(٦٩) الشاشي، أصول الشاشي، وبهامشه عمدة الحواشي للمولى محمد فيض الحسن الكنكوهي (لبنان: بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م)، ص: ٨١.
(٧٠) عبد العزيز البخاري، كشف الأسرار على أصول فخر الإسلام البزدوي، (باكستان: كراتشي، الناشر الصدف ببلشرز)، ج: ١، ص: ٥٢.
(٧١) عبد الكريم زيدان، الوجيز في أصول الفقه، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٧م)، ص: ٣٥٠
(٧٢) الخبازي، المغني،، تحقيق د محمد مظهر بقا، (جامعة أم القرى: مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ١٤٠٣هـ)، ط: ١، ص: ١٢٨.
(٧٣) المنذري، كشف الأسرار، (سلطنة عمان، وزارة التراث القومي والثقافي، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م)، ج: ١، ص: ٥٤.
(٧٤) المنذري، كشف الأسرار، (سلطنة عمان، وزارة التراث القومي والثقافي، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م)، ج: ١ ص: ١ ٥٣.
(٧٥) المنذري، كشف الأسرار، (سلطنة عمان، وزارة التراث القومي والثقافي، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م)، ج: ١، ص: ٥٥ – ٥٦.
(٧٦) الخبازي، المغني،، تحقيق د محمد مظهر بقا، (جامعة أم القرى: مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ١٤٠٣هـ)، ط: ١، ص: ١٢٩..
(٧٧) الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق د سيد الجميلي، (لبنان: بيروت، دار الكتاب العربي ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م)، ط: ١، ج: ١، ص: ٢١٨ – ٢١٩.
(٧٨) ينظر المرجع نفسه: ١٦٢ – ١٦٣.
(٧٩) أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م)، ط: ٣، ج: ٣
(٨٠) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٥/ ١٦٩ حديث رقم ٩٥٧٦.
(٨١) ابن الجوزي، زاد المسير، (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م)، ط: ٣، ج: ١، ص: ٢٠٦، أضواء البيان، ج: ١، ص: ١٣٥ – ١٣٦.
(٨٢) الزركشي، البرهان، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، (بيروت: دار الفكر)، ج: ٢، ص: ٥٥. السيوطي، الإتقان، (بيروت: عالم الكتب)، ج: ٢ ص: ٢٩.
(٨٣) الشمالي، موهم الاختلاف والتناقض، ص: ٤١١.
(٨٤) المرجع السابق، ص: ١٢٧.
(٨٥) المرجع السابق، ص: ١٩٣.
(٨٦) المرجع السابق، ص: ٢٦٣ – ٢٦٩.
(٨٧) الخطيب الإسكافي، درة التنزيل وغرة التأويل، برواية ابن أبي الفرج الأرستاني، (بيروت: دار الآفاق ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م)، ط: ٤، ص: ٣٠٣.

(٨٨) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، (بيروت: دار الفكر، ١٤٠٤ هـ/ ١٩٨٤م)، ط: ١، ج: ٤، ص: ٢٧٢.
(٨٩) أبو بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي، أحكام القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، (لبنان: بيروت، دار المعرفة، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م)، ط: ٣، ج: ١، ص: ١٤٧.
(٩٠) الشمالي، موهم الاختلاف والتناقض، ص: ٢٥١.
(٩١) الشمالي، موهم الاختلاف والتناقض، ص: ٢٤٨.
(٩٢) الشمالي، موهم الاختلاف والتناقض، ص: ١٢٤.
(٩٣) الرازي، التفسير الكبير أومفاتيح الغيب، (بيروت: دار الفكر، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م)، ط: ٣، ج: ١٣، ص: ٥٢ – ٥٤.
(٩٤) جار الله محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، (لبنان: بيروت، دار الكتاب العربي)، ج: ٣، ص: ٩٨.
(٩٥) الزركشي، البرهان، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، (بيروت: دار الفكر)، ج: ٢، ص: ٢٥٤ – ٢٨٠. السيوطي، التحبير في علم التفسير، تحقيق د. فتحي عبد القادر فريد، (بيروت: دار العلوم للطباعة والنشر)، ط١، : ٢٠٤ – ٢١٣.
(٩٦) الزركشي، البرهان، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، (بيروت: دار الفكر)، ج: ٢، ص: ٤٨–٥٠.

المراجع

١. أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، (بيروت: دار الكتب العلمية اسماعيليان بخفى).
٢. أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الحنفي أبو جعفر الطحاوي، مشكل الآثار، (الهند: حيدر أباد الدكن، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، ١٣٣٣هـ)، ط: ١.
٣. أسامة عبد الله خياط، مختلف الحديث وموقف النقاد والمحدثين منه، (مكة المكرمة: مطابع الصفا، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م).
٤. أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، تفسير القرآن العظيم، (بيروت: دار الفكر، ١٤٠٤ هـ/ ١٩٨٤م)، ط: ١.
٥. الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق د سيد الجميلي، (لبنان: بيروت، دار الكتاب العربي ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م)، ط: ١.
٦. جلال الدين السيوطي، الإتقان، (بيروت: عالم الكتب).
٧. أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م)، ط: ٣.
٨. أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي، أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري، تحقيق ودراسة د محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، (جامعة أم القرى: مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي).
٩. الخطيب الإسكافي، درة التنزيل وغرة التأويل، برواية ابن أبي الفرج الأرستاني، (بيروت: دار الآفاق ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م)، ط: ٤.
١٠. الراغب الأصفهاني، معجم مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق نديم مرعشلي، (دار الفكر).

١١. ابن اللحام، المختصر في أصول الفقه،، حققه وقدم له ووضع حواشيه وفهارسه: د محمد مظهر بقا، (جامعة أم القرى: مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، دمشق: دار الفكر، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٦م).

١٢. مجد الدين عبد السلام بن عبد الله بن تيمية، المسودة في أصول الفقه، جمعها وبيضها أحمد بن محمد بن عبد الغني الحراني الدمشقي، حققه وضبطه وعلق على حواشيه محمد محي الدين عبد الحميد، (بيروت: دار الكتاب العربي).

١٣. عبد العزيز البخاري، كشف الأسرار على أصول فخر الإسلام البزدوي، (باكستان: كراتشي، الناشر الصدف ببلشرز).

١٤. عبد الكريم زيدان، الوجيز في أصول الفقه، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٧م)

١٥. أبو علي الشاشي، أصول الشاشي، وبهامشه عمدة الحواشي للمولى محمد فيض الحسن الكنكوهي (لبنان: بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م).

١٦. علي بن محمد الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق د سيد الجميلي، (لبنان: بيروت، دار الكتاب العربي ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م)، ط: ١.

١٧. عمر بن مسعود بن مساعد المنذري، كشف الأسرار المخفية في علم الأجرام السماوية والرقوم الحرفية، (سلطنة عمان: وزارة التراث القومي والثقافي، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م).

١٨. أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي، أصول السرخسي، حقق أصوله أبو الوفا الأفغاني، (لبنان: بيروت، دار المعرفة).

١٩. محمد بن جرير الطبري، تفسير الطبري ه (بيروت: دار المعرفة ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م)، ط٤.

٢٠. محمد بن الحسن الأزدي البصري، أبو دريد، جمهرة اللغة، (دار صادر، مصورة عن الطبعة الأولى من دائرة المعارف العثمانية).

٢١. فخر الدين محمد بن ضياء الدين عمر الرازي، التفسير الكبير أومفاتيح الغيب، (بيروت: دار الفكر، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م)، ط٣.

٢٢. محمد عبد العظيم الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن، (بيروت: دار إحياء الكتب العربية)، ط:٣.

٢٣. تقي الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي الشيرازي، القاموس المحيط (مصر: المطبعة الحسنسة المصرية).

٢٤. بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، (بيروت: دار الفكر).

٢٥. أبو بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي، أحكام القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، (لبنان: بيروت، دار المعرفة، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م)، ط: ٣.

٢٦. جار الله محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، (لبنان: بيروت، دار الكتاب العربي).

٢٧. ياسر أحمد علي الشمالي، موهم الاختلاف والتناقض، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى.